

# نشرة صندوق النقد الدولي



موقع إنشاءات في مدينة الكويت: ارتفاع إيرادات النفط أتاح مجالا أوسع للإنفاق الحكومي في بلدان المنطقة المصدرة للنفط (الصورة: STR/RTR/Newscom).

آفاق الاقتصاد الإقليمي

## تباين ملحوظ في الآفاق المتوقعة لبلدان الشرق الأوسط

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٦ أكتوبر ٢٠١١

- المنطقة تواجه حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية الركود العالمي والاضطرابات الإقليمية
- الاقتصادات المصدرة للنفط تلقت دفعة داعمة مع ارتفاع أسعار النفط
- البلدان المستوردة للنفط تواجه تعافيا اقتصاديا بطيئا

أشار الصندوق في آخر تقييماته الاقتصادية إلى تباين الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تشهد البلدان المصدرة للنفط انتعاشة في النمو في عام ٢٠١١ على أثر ارتفاع أسعار النفط، وتمر البلدان المستوردة للنفط بحالة من الهبوط الاقتصادي الحاد مع ما يواجهه المنطقة من زيادة في عدم اليقين على المستويين الإقليمي والعالمي.

يتوقع التقرير الذي صدر في ٢٦ أكتوبر الجاري بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط آسيا الوسطى أن تحقق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل نمو قدره ٣,٩% في عام ٢٠١١، هبوطا من ٤,٤% في عام ٢٠١٠.

ويتنبأ التقرير بأن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى توسع النمو بمعدل ٤,٩% في عام ٢٠١١ في بلدان المنطقة المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) — الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن — قبل أن تعود إلى مستويات أكثر اعتدالا في عام ٢٠١٢.

أما في بلدان المنطقة المستوردة للنفط — أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس — فسوف يسجل النمو معدلا أقل بقليل من ٢% في عام ٢٠١١ (أنظر الجدول).

وفي هذا السياق، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد في دبي إن "المنطقة شهدت حالة فريدة من عدم اليقين والضغوط الاقتصادية منذ بداية هذا العام". وأضاف أن تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي من المرجح أن يتسبب في تفاقم هذه الضغوط.

وأكد السيد أحمد: "لكننا يجب ألا ننسى أن التحول التاريخي الجاري يبشر بتحسين مستويات المعيشة وتحقيق مستقبل أكثر رخاء لشعوب المنطقة".

### البلدان المصدرة للنفط تجني ثمرة ارتفاع أسعاره

تحسن النشاط الاقتصادي بشكل واضح في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، بدعم من أسعار الطاقة التي لا تزال مرتفعة. ويرجع الفضل في هذا التوسع إلى مستوى النشاط المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن يبلغ النمو ٧% في عام ٢٠١١. وقد تمت زيادة إنتاج النفط بصفة مؤقتة في عدة بلدان – وخاصة المملكة العربية السعودية – لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ونقص إمدادات النفط الليبية.

وعقب السيد أحمد على ذلك بقوله إن "قرار زيادة إنتاج النفط عقب انقطاع الإنتاج في ليبيا كان مساهمة ضرورية في تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمية".

وقد أدت زيادة إيرادات النفط إلى إتاحة حيز أكبر للإنفاق الحكومي في مجلس التعاون الخليجي. ففي أوائل هذا العام، أعلنت عدة بلدان برامج للإنفاق تشمل طائفة واسعة من التدابير، مثل الدعم والأجور والنفقات الرأسمالية. واستنادا إلى التوقعات الحالية لأسعار النفط ومستويات الإنتاج، سوف ترتفع الإيرادات بما يعوض مستويات الإنفاق العام المرتفعة ويتجاوزها. ومن المتوقع أن يرتفع رصيد الحسابات الخارجية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠١١ من ٢٠٢ مليار دولار أمريكي إلى ٣٣٤ مليار دولار أمريكي (عدا ليبيا)، ومن ١٦٣ مليار دولار أمريكي إلى ٢٧٩ مليار دولار في حالة مجلس التعاون الخليجي.

لكن المخاطر على المالية العامة أصبحت أكبر بكثير الخطر على أهداف المالية العامة زاد أيضا، إذ حدث ارتفاع مطرد في أسعار النفط التعاقدية – أي الأسعار التي يصل ميزان المالية العامة معها إلى الصفر عند مستوى معين من النفقات والإيرادات النفطية – وأصبحت تقترب الآن من أسعار النفط الجارية (انظر الرسم البياني ١).

ومع انتعاش النشاط الاقتصادي، تواصل القطاعات المالية تعافيا التدريجي. وقد أصبحت بنوك مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، والتي أبدت صلابة كبيرة أثناء الأزمة العالمية، تسجل الآن نسبا لكفاية رأس المال تتراوح بين ١٥% وما يقرب من ٢٠%/ مع قروض متعثرة أقل من ١٠%. لكن نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يزال ينسم بالحدز.

وفي عام ٢٠١٢، من المتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض إلى حوالي ٤%. وهناك عدة عوامل يمكن أن تصل بالنمو إلى سيناريو أقل إيجابية في بلدان المنطقة المصدرة للنفط. وأقرب المخاطر في هذا الخصوص هو التأثير الذي يمكن يترتب على حدوث تباطؤ حاد في أوروبا والولايات المتحدة. ويمكن أن يصاب الطلب العالمي على النفط بانكماش شديد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى هبوط مستمر في أسعار النفط.

### البلدان المستوردة للنفط تسعى جاهدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واستعادة الثقة

أما بالنسبة لبلدان المنطقة المستوردة للنفط، فتواصل التحولات السياسية والاقتصادية في العديد منها، ومن المتوقع أن تستمر إلى فترة طويلة في عام ٢٠١٢. وإلى جانب استمرار ضعف الآفاق الاقتصادية على مستوى العالم، وفي الاتحاد الأوروبي – حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو من ١,٧% هذا العام إلى ١,٤% في عام ٢٠١٢ – تشهد المنطقة هبوطا حادا في النشاط الاستثماري والسياحي.

ونتيجة لذلك، هبط النمو هبوطا حادا في العام الحالي، ومن المتوقع أن يكون تعافي الاقتصاد أضعف مما كان متوقعا من قبل، إذ تشير التوقعات الحالية إلى نمو أكثر بقليل من ٣%.

ولمواجهة الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، وهبوط النشاط الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأولية، أجرت حكومات المنطقة زيادة كبيرة في حجم الدعم والتحويلات. ويلاحظ أن تكلفة هذا الإنفاق الاجتماعي مرتفعة، حيث تجاوزت ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في مصر وأكثر من ٥% من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، هناك اتساع مستمر في عجز المالية العامة لدى البلدان المستوردة للنفط بمتوسط ١,٥% تقريبا – وصولا إلى ٧,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ (انظر الرسم البياني).

وتشكل تدابير الإنفاق المذكورة إجراء ملائما على المدى القصير لتخفيف أثر الهبوط الاقتصادي. لكن الأفضل لحكومات هذه البلدان من منظور الكفاءة والعدالة أن تعتمد على شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين كي تحل بالتدريج محل الدعم الشامل، حسبما ورد في تقرير الصندوق. وبعدئذ يمكن استخدام الموارد في تنفيذ استثمارات حيوية في البنية التحتية والتعليم ودعم الإصلاحات التي تعتبر الحاجة إليها شديدة.

ويشير التقرير إلى أن تلبية طلبات السكان المتزايدة لن تكون أمرا سهلا – لا سيما أن معظم البلدان قد استخدمت بالفعل احتياطات ماليتها العامة واحتياطياتها الدولية الوقائية لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية في أعقاب الربيع العربي، ولديها الآن حيز مالي أضيق بكثير لمواجهة الصدمات المستقبلية.

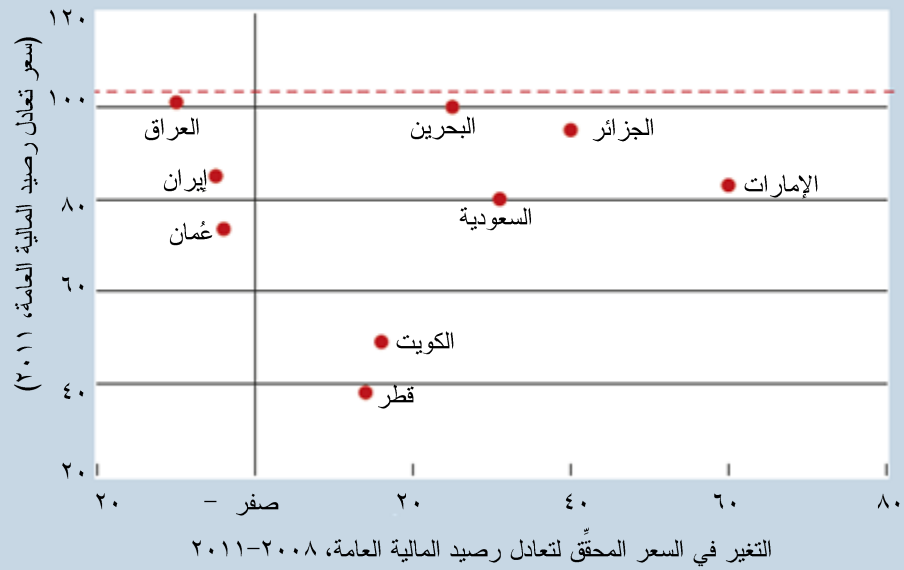
ونظرا لزيادة العزوف عن تحمل المخاطر في الأسواق المالية الدولية، سيتسم المدى القصير بانخفاض تكلفة التمويل الخاص ومدى توافره، لكن الحكومات يمكن أن تختار اللجوء إلى مصادر رسمية للحصول على التمويل اللازم لعجز الحسابات الخارجية والمالية العامة، حسب تقييم الصندوق. ويمكن أن يساعد الشركاء الإقليميون والدوليون في وضع

وتتفيذ جدول أعمال للإصلاح من خلال المساعدة الفنية وتخفيف أعباء الديون والتمويل الميسر وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق.

وقد كانت تكلفة الصراعات في المنطقة – وخاصة في ليبيا وسوريا واليمن – تكلفة جسيمة على المستوى الإنساني، فضلا على التكلفة الاقتصادية الضخمة. وتتمثل الأولوية العاجلة بالنسبة لهذه البلدان في تجنب أزمة إنسانية أخرى، وكذلك تنفيذ جدول أعمال لإعادة البناء والإصلاح بمجرد انتهاء مرحلة الصراع.

### ارتفاع الإنفاق الحكومي

أصبحت المالية العامة معرضة لمخاطر أكبر بكثير، حيث سجلت أسعار النفط "التعادلية" ارتفاعا مطردا.  
(السعر المحقق لتعادل رصيد المالية العامة، ٢٠١١، دولار/برميل)

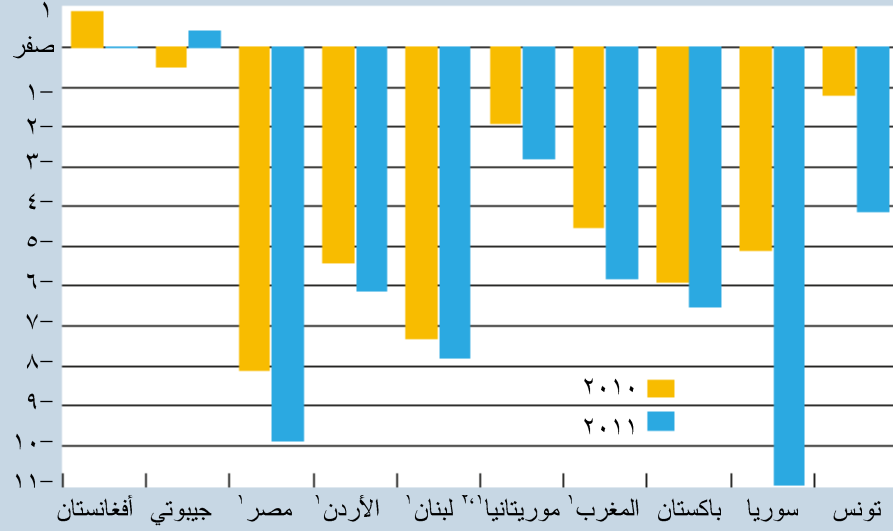


المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٢

## اتساع العجز

زاد العجز المالي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي  
(رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة، بما فيه المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الحكومة المركزية.

<sup>٢</sup> تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

## المستقبل غير واضح

تباطأ النمو في الشرق الأوسط بسبب ما تواجهه المنطقة من غموض نتيجة الاضطرابات واحتمالات الركود العالمي

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغيير %)

التغيير المحسوب على أساس سنوي			
توقعات			
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٣,٧	٣,٩	٤,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان <sup>١</sup>
٣,٩	٤,٩	٤,٤	البلدان المصدرة للنفط <sup>٢</sup>
١,١	٤,٥	٣,٧	نمو النفط
٤,٥	٤,٢	٤,٥	النمو غير النفطي
٤,٠	٧,٢	٥,٤	نمو دول مجلس التعاون الخليجي
١,٥	١٠,٤	٦,٣	نمو النفط
٥,٣	٥,٣	٤,٥	النمو غير النفطي
٣,١	١,٩	٤,٣	البلدان المستوردة للنفط <sup>٣</sup>
٣,٦	٤,٠	٤,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا <sup>١</sup>

المصادر: السلطات الوطنية، وتوقعات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٢ لا تتضمن ليبيا.

<sup>٢</sup> الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

<sup>٣</sup> أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.